

الإمكانات التخطيطية المتاحة لتطبيق نظرية الموقع الزراعي على محافظة البصرة وراسة في التخطيط الإقليمي

المدرس

أسامة إسماعيل عثمان
جامعة البصرة — كلية الآداب

ملخص :

تعد محافظة البصرة إحدى محافظات العراق التي تحظى بأهمية كبيرة لأنها منفذ البلد الوحيد على الخليج العربي فضلا عما تحويه أراضيها من ثروات اقتصادية طبيعية و بشرية ضخمة ساهمت بشكل كبير في موقع المحافظة الاستراتيجي بالنسبة للخارطة الاقتصادية للعراق ، وقد انعكست هذه الأهمية على مدينتها الرئيسية (مدينة البصرة) نظرا لإرثها الحضاري الممتد في عمق التاريخ .
تهدف الدراسة تحليل معطيات نظرية الموقع الزراعي وبيان مدى إمكانية نجاح تطبيق فرضياتها على الواقع البصري من عدمه خاصة.

The available planning possibilities to application the Agricultural location Theory on AL- Basrah Governorate Study in Regional Planning

Summary

Iraq Governorate whose have big important because it's only Governorate in Iraq have ports on the Arabian gulf , Basrah have large resources whose give Governorate location strategically in the economical Iraq map economical ,physical ,humanity.

And it main city (Basrah) have an old civilization in history

The Study Aims Analysis the Data and Hypothesis of the Agricultural location Theory.

And Experiment Theory Hypothesis application possibility on AL-Basrah Governorate can be Success.

المقدمة :

ارتبط تطور النشاط الزراعي بتطور الاستيطان البشري في المجتمعات القديمة وتحول المسألة الزراعية مكانتها الإستراتيجية (السياسية والاقتصادية) في العمليات التنموية Development Processes في كافة الدول بغض النظر عن النظم السياسية والاقتصادية سواء كانت متطورة Developed أو نامية Developing أو الأقل تطورا Less Developed ، وقد برزت علاقة مكانية بين مناطق الإنتاج الزراعي (الريف) ومناطق الاستهلاك (المدينة) وعادت ما تكون علاقة متبادلة تنمو وتضمحل بحسب نوع المحاصيل المنتجة من الطرف الأول وحجم السوق في الطرف الثاني وتعتبر هذه العلاقات المكانية المتبادلة المفتاح لفهم اثر الموقع ودوره في النشاط الزراعي ، وللنشاط الزراعي اهمية كبيرة بين أنواع الأنشطة الاقتصادية بل انه يشكل لبعض المجتمعات عصب الدخل القومي وركيزته الرئيسة لذا لم يعد النشاط الزراعي نشاطا عفويا بل تدخل التخطيط ليؤسس لنشاط زراعي مبني على رؤى وافكار تتماشى مع متطلبات العصر فضلا عن مواكبة الانفجار السكاني وما يتطلبه هذا الأمر من وجود غذاء قادر على سد الاحتياجات الانية للسكان وبفي بتلبية الاحتياجات المستقبلية .

من هذا المنطلق برزت العديد من النظريات التخطيطية التي تؤطر عمل النشاط الزراعي حول المدن متخذة معايير عدة ، ومن أهمها تلك النظريات التي اهتمت بقياس الحد السعري للمحاصيل الزراعية وعلاقته بعامل المسافة عن السوق وتعد نظرية الموقع الزراعي من النظريات الاقتصادية المهمة التي تناولت هذا المعيار .

ظهرت نظرية الموقع الزراعي في القرن التاسع عشر على يد العالم الألماني فون ثونن von thounen في العام ١٨٢٦ م وقد حاول من خلالها تفسير أنماط استخدام الأرض الزراعية التي تنمو و تتطور حول المدن أو المراكز الحضرية نتيجة تأثيرها على الرقعة الجغرافية المحيطة بها كما وتدرس هذه النظرية العلاقة بين المنتجات الزراعية والأسواق ومدى تأثير بعد مسافة المدينة عن الأرض الزراعية علي النشاط الاقتصادي ، وتعد النظرية أول محاولة أعطت البعد المكاني

أهمية كبيرة في دراسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء كان ذلك على مستوى التوزيع الجغرافي لهذه النشاطات أو تنظيم المكان الجغرافي بناء على أسس اقتصادية وجغرافية مثل موقع السوق وعامل المسافة وتكلفة النقل، وقد عدها البعض واحدة من النظريات التي عملت على تطوير العديد من العلوم ومنها التخطيط الإقليمي كما أنها فتحت الباب أمام الدراسات والنظريات الجغرافية الجديدة من خلال استلهاهم أفكار النظرية^(١).

أهمية الدراسة:

تعد هذه الدراسة محاولة لدراسة الإمكانيات المتاحة لتطبيق مبادئ نظرية الموقع الزراعي على الواقع البصري، ومما دفع الباحث لإعداد هذا البحث خلو المكتبة العراقية والعربية حسب علم الباحث _ لمثل هذه الدراسات التي تشرع في تطبيق مفاهيم بعض النظريات خاصة تلك التي تتلائم بعض فرضياتها مع الواقع الجغرافي العراقي أو العربي بحجة انعدام الفائدة من القيام بمثل تلك الدراسات ويعزى ذلك لسببين أولهما أن معطيات الواقع الغربي الذي احتضن ظهور هذه النظريات لا تتلائم مع معطيات الواقع العربي أو العراقي والثاني بحجة أن بعض فرضيات هذه النظريات أصبحت لا تواكب تطورات العصر خاصة مع التقدم التقني الذي تشهده المجالات كافة ، والمتتبع للدراسات الغربية في هذا الميدان يلاحظ ان الباحثين هناك ما انفكوا يولون هذه النظريات اهتمامهم من حيث التطبيق ومن ثم العكوف على نتائج دراساتهم بالنقد والتحليل مما مكن كل باحث منهم ان يغير في بعض فرضيات هذه النظرية التي نحن بصدد تطبيقها ، ويعتقد الباحث ان مثل هذه الدراسات قد تفتح الباب نحو التعاطي مع مثل هذه النظريات وفق اطر جديدة لا تتخلى بالكلية عن فرضياتها ولا تجعلها من المسلمات التي لا يمكن المساس بها بل يكون الحكم بذلك لنتائج التطبيق العلمي والعملية لها على الحيز المكاني المراد تجربته فان جاءت بالنتائج المرجوة وفق الفرضيات الأصلية للنظرية كان بها وإلا فان خروج الباحث بفرضيات أخرى تتماشى مع الواقع المحلى يعد نجاحاً للتجربة وهذا ما نتوخى الوصول إليه في هذه الدراسة.

منطقة الدراسة :

تعد محافظة البصرة إحدى محافظات العراق التي تحظى بأهمية كبيرة لأنها منفذ البلد الوحيد على الخليج العربي فضلا عما تحويه أراضيها من ثروات اقتصادية طبيعية وبشرية ضخمة ساهمت بشكل كبير في موقع المحافظة الاستراتيجي بالنسبة للخارطة الاقتصادية للعراق ، وقد انعكست هذه الأهمية على مدينتها الرئيسة (مدينة البصرة) نظرا لإرثها الحضاري الممتد في عمق التاريخ .

تأسيسا على ما سبق فقد اختار الباحث محافظة البصرة ممثلة بمدينتها الرئيسة (مدينة البصرة) لتطبيق فرضيات النظرية عليها نظرا لأنها محاطة بمساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة مما يؤهلها لان تصبح مدينة مكتفية ذاتيا من الإنتاج الزراعي بما يمكنها من إعالة سكانها دون الحاجة إلى غيرها (*) خاصة مع ما تمتلكه المحافظة ومدينتها الرئيسة (البصرة) من رصيد سكاني كبير.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة تحليل معطيات النظرية لبيان مدى إمكانية نجاح تطبيق فرضياتها على الواقع البصري من عدمه خاصة فيما لو اعتبرنا محافظة البصرة إقليما تخطيطيا تتوسطه مدينة البصرة التي ترتبط بنهر شط العرب الصالح للملاحة الذي ينتهي عند الحدود الخارجية للدولة خارطة (١) ، وقد عد ثونن هذا الأمر شرطا أساسيا في منطوق النظرية وأحد فرضياتها الأساسية .

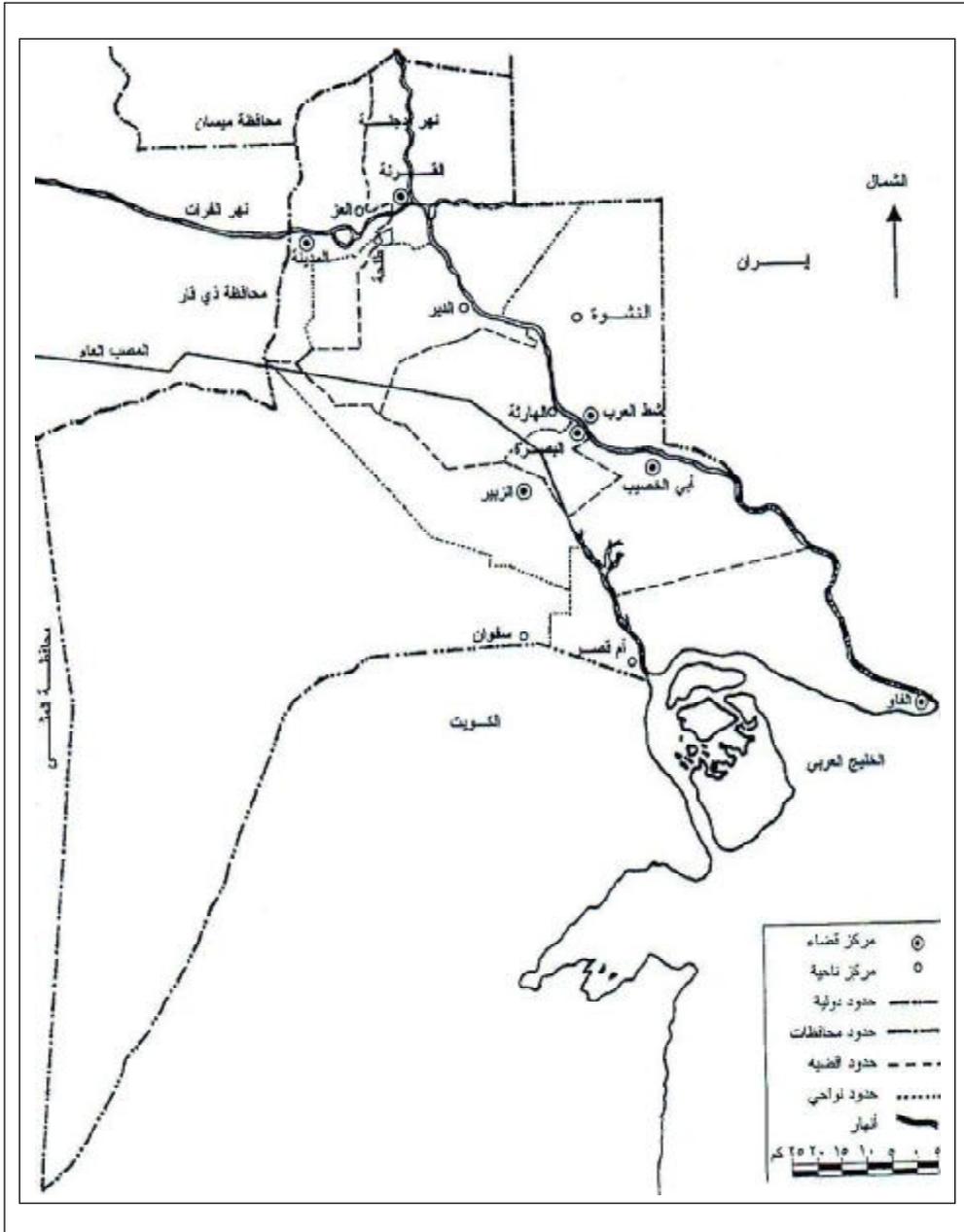
فرضية الدراسة:

ولغرض تحقيق الهدف من الدراسة وضع الباحث الفرضيتين التاليتين:

١_ تتيح معطيات المكان الطبيعية والبشرية في محافظة البصرة إمكانية نجاح تطبيق نظرية الموقع الزراعي فيها.

٢_ من الممكن اعتماد نظرية الموقع الزراعي في إعداد عمليات التخطيط الزراعي وتبني خطط للتنمية الزراعية للمناطق المحيطة بمدينة البصرة وفق فرضيات النظرية.

خارطة (1)
الموقع الجغرافي لمدينة البصرة بالنسبة للمحافظة



المصدر:

الهيئة العامة للمساحة، خارطة محافظة البصرة، مقياس رسم 1: 500000، بغداد، 1994

منهج الدراسة:

إن الدخول في مجال تطبيق النظريات العالمية على المجال المحلي يستدعي تفحص منطوق هذه النظريات والعمل على تحليله وفق نظرة نقدية تكشف ما يلائم طبيعة الواقع المحلي في هذه النظريات دون المساس في جوهرها مع عدم الإخلال بإمكانات الواقع ، عليه ستعتمد الدراسة منهج الفرض المسبق والمنهج التحليلي في تفسير منطوق النظرية فضلا عن اعتماد المنهج التطبيقي في التخطيط الحضري والإقليمي المتضمن التركيز على مفاهيم الإدراك والخيال والواقعية عند معالجة أي ظاهرة .

١ - نظرية الموقع الزراعي:

كانت ولا تزال نظرية الموقع الزراعي من النظريات التي دار حولها جدل كبير فعندما ظهرت في البداية علي يد العالم ثونن واجهت العديد من الانتقادات من قبل علماء عصره ، وقد شهدت النظرية الكثير من التعديلات عند إجراء التطبيقات العملية لمضمونها مما اكسبها أهمية في مجال التخطيط الإقليمي فهي تعد أول محاولة أعطت البعد المكاني أهمية كبيرة عند دراسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء كان ذلك على مستوى التوزيع الجغرافي لها أو تنظيم المكان بناء على أسس اقتصادية وجغرافية مثل تكلفة النقل وعامل المسافة وموقع السوق ، لذا نعتقد أن من المفيد التطرق بشكل موجز في هذه الدراسة إلى أهداف هذه النظرية ومفاهيمها وأهم النقاط الايجابية فيها فضلا عن سلبياتها وأهم التعديلات التي اجريت عليها قبل الخوض في تطبيق مفاهيمها على محافظة البصرة ، ويمكن إيجاز أهداف النظرية بالنقاط الآتية:ـ

١. توضيح اثر الموقع الزراعي بالنسبة للسوق.
٢. إدخال عوامل جديدة لتفسير التباين في الإنتاج الزراعي وكثافته.
٣. إبراز كيفية الاختلافات في الاستخدامات الزراعية بالتباعد عن السوق ويظهر في هذا نموذجان:

أولاً: انخفاض كثافة إنتاج محصول معين بالتباعد عن السوق إذ تعبر كثافة الإنتاج عن كمية المدخلات في عملية الإنتاج للوحدة المساحية للأرض.
ثانياً: اختلاف نمط استخدام الأرض الزراعي باختلاف التباعد عن السوق (المركز العمراني).

وكغيره من العلماء قدم فون ثونن عدة افتراضات لتحقيق نظريته في محاولة منه لتدعيمها وجعلها نظرية رصينة غير قابلة للنقض أو التشكيك وعلى النحو الآتي :

١. افترض أن هناك دولة ذات شكل دائري ومعزولة عن العالم تتوسطها مدينة تقع وسط أراضيها الزراعية ومن هنا جاء اسم النظرية (الدولة المنعزلة).
٢. تعتبر المدينة السوق الوحيد لتصريف فائض الإنتاج الزراعي للمنطقة وفي المدينة يتبادل الفلاح والتاجر السلع الزراعية .
٣. افترض تجانس الخصائص الطبيعية والبشرية للمنطقة الزراعية المحيطة بالمدينة وملائمتها للإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) في العروض المعتدلة (٢).
٤. افترضها سهل لا تضرس فيه وتربته ومناخه وظروفه الحيوية متجانسة ولا توجد حواجز طبيعية تعوق الحركة عبر السهول .
٥. يسكن المنطقة مزارعون عقلانيون يرغبون في الحصول على أقصى قدر ممكن من الأرباح ، ويمتلكون من الخبرة التي تؤهلهم لتعديل وتطوير الأنماط الزراعية تبعاً لمتطلبات السوق (٣).

٦. افترض وجود وسيلة وحيدة للنقل العربات التي تجرها الخيول.
٧. يختلف دور الموقع الجغرافي والمسافة بين السوق من جهة وبين كل مزرعة وأخرى من جهة أخرى مع تحمل المزارع تكاليف النقل لذا افترض تناسب تكلفة نقل المحاصيل مع المسافة التي تقطعها (٤).

ومن أهم المفاهيم الأساسية التي تعتمد عليها النظرية هو عائد الموقع الجغرافي Location rent ويتم حسابه بتطبيق المعادلة التالية : $R=YP-E-FK$ (**) ، ويتم بموجبها تحديد مقدار الأرباح العائدة على المزارعين التي غالباً ما تكون مرتفعة في الأراضي الزراعية القريبة من السوق في حين تقل هذه الأرباح كلما ابتعدنا عن السوق .

١ - ١ توزيع النطاقات الزراعية (٥) :

حدد ثونن في نظريته ستة نطاقات زراعية تحيط بالمدينة تبعا لنوع المحصول الزراعي وبعدها عن سوق المدينة حيث حدد (٥٠ ميلا اي حوالي ٨٠ كيلومتر) أبعد مسافة للأراضي الزراعية عن سوق المدينة ليكون الإنتاج الزراعي فيها مربحا ، واعتبر أن قيمة الربح الذي يحققه المزارع من بيع هذه المحاصيل الزراعية يعتمد على العناصر الآتية:

- ١_ تكلفة إنتاج المحصول الزراعي وتشمل تكلفة حراثة الأرض وأجور المزارعين ومصروفات المزرعة.
- ٢_ قيمة المحصول في السوق وهو عنصر متغير وفق آلية العرض والطلب.
- ٣_ تكلفة النقل وتعتمد على متغيرين وهي كمية المحصول وطول المسافة.

النطاق الأول :

وهو النطاق الأقرب للمدينة إذ يمثل نطاق الاقتصاد الحر ويتم فيه إنتاج السلع الزراعية التي لا تتحمل النقل لمسافات طويلة نظرا لسرعة تلفها كالخضروات والحليب بكافة مشتقاته والزهور (الزراعة البستانية) ويعتمد مدى اتساع هذا النطاق على مقدار الحجم السكاني للمدينة بمعنى أن مساحة هذا النطاق تتناسب طرديا مع الحجم السكاني في المدينة وحجم القدرة الشرائية للسكان فضلا عن المستوى الاجتماعي والثقافي السائد في المجتمع لذلك فان كثافة الاستثمار هنا عالية والعائدات مرتفعة .

النطاق الثاني:

يختلف هذا النطاق اختلافاً كبيراً عما سبقه حيث يتركز فيه إنتاج الخشب (للتدفئة) ويعزى ذلك إلى حجم ووزن الأخشاب وسعرها المنخفض في السوق عليه يجب أن يكون إنتاج الخشب قريبا من السوق وفق المنظور الاقتصادي.

النطاق الثالث :

في هذا النطاق تسود الزراعة الكثيفة للحبوب مع زراعة العلف الأخضر، فضلا عن اعتماد المزارعين دورة محصولية من ست سنوات تزرع الأرض فيها بالبطاطس وغيرها من المحاصيل الدرنية والشعير والبرسيم والعدس.

النطاق الرابع (نطاق المراعى والحبوب) :

وهو أوسع النطاقات ويستخدم المزارعين فيه دورة زراعية من سبع سنوات يزرع فيها كل من القمح والشوفان مرة كل سنة والسنوات الثلاث الباقية تبقى مراعى للماشية، ويعتبر هذا النطاق الاوسع من حيث المساحة بين النطاقات الست وفقا للنظرية.

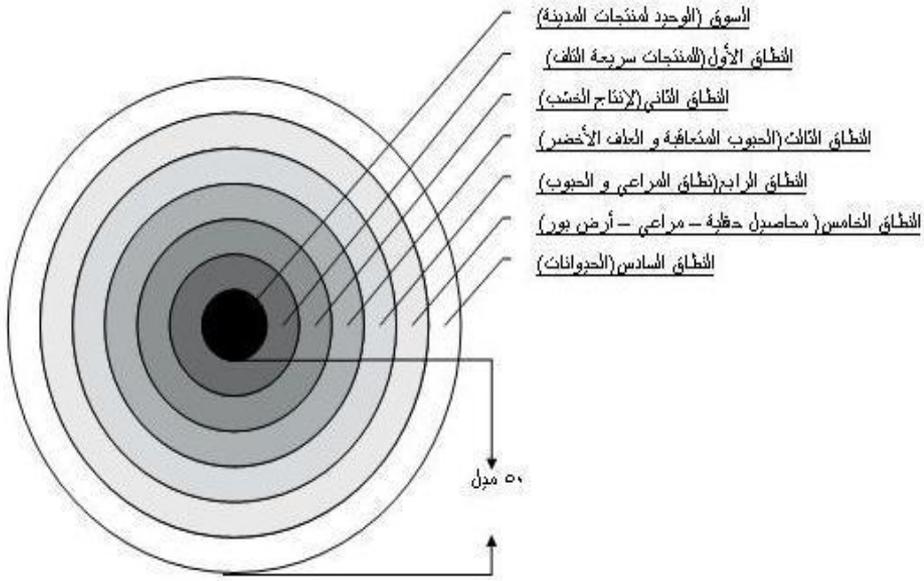
النطاق الخامس :

يتميز هذا النطاق باختلاف النمط الزراعي فيه حيث تستخدم ثلث الأرض في المحاصيل الحقلية والثلث الآخر للمراعى وتربية الماشية لان هذه الحيوانات تساق سيرا على الأقدام للسوق ولا تحتاج إلى وسيلة نقل الأمر الذي يؤدي الى انخفاض تكلفة إنتاجها ، بينما تترك باقي الأرض بوراً طلباً للراحة و يتم ذلك في نظام دوري دقيق .

النطاق السادس :

وهو أبعد النطاقات عن المدينة يتميز باستقلاله وتخصصه في الإنتاج الحيواني فقط وذلك لان زراعة الحبوب تعد غير مجدية فيه لبعدها عن السوق، فالحيوانات يتم نقلها بسهولة إلى السوق (سيرا على الأقدام) ويكون نهاية هذا النطاق على بعد ٥٠ ميل من السوق (المدينة) ، وخارج هذه النطاقات يصبح اى إنتاج غير مريح على الرغم من خصوبة التربة وبالتالي يتوقف الإنتاج من أجل السوق ينظر شكل (١).

شكل (١)
النطاقات الزراعية حول المدينة



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على أطروحات النظرية.

١ ٢ نقد النظرية :

جابهت النظرية العديد من الآراء الناقدة لها فور ظهورها إذ يرى الكثير من العلماء أنها لا تعدو كونها نظرية خيالية غير ممكنة التطبيق وبعيدة عن الواقع ، ويعد الكسندر Alexander من أكثر علماء الجغرافية الاقتصادية اهتماما بها حيث تمعن بدراسة النظرية وتحليل فرضياتها ومن ثم تعرض لها بالنقد في جوانب عدة منها تحديد وسيلة النقل المستخدمة وتكاليف النقل وتحديد التوزيع الجغرافي للسلع سريعة التلف وموقعها بالنسبة للسوق فضلا عن التغير الحاصل في مصادر الطاقة إذ لا يمكن اعتماد العربات كوسيلة لنقل المنتجات الزراعية في ظل التطور التكنولوجي في وسائط النقل كما لم يعد الخشب المصدر الرئيس للطاقة في ظل تنوع مصادر الطاقة ^(١) ، أما لوش Losch فقد عارض النظرية بشدة حيث انصب انتقاده على الحتمية التي حدد بموجبها ثونن النطاقات الست كما عارض الشكل

الحلقي لها مشيرا الى ان هناك عوامل كثيرة تتدخل في تحديد نوع المحاصيل الزراعية وكثافة زراعتها فضلا عن التوزيع الجغرافي لها حول المدن لذا خلص ان النظرية مضللة للباحثين^(٧) ، كما عد جرفين Griffin النظرية لا تحقق التصنيف المفصل لاستخدامات الأرض الزراعية نظرا لعدم توافقه مع التوزيع الدائري للنطاقات وفق منطوقها وبرر ذلك ان هناك عوامل عدة تؤدي الى تعقد هذا النمط منها تعدد المدن ضمن الإقليم الواحد لان عملية تداخل النطاقات المركزية لها يبدو أمرا واردا كما اعترض على طبيعة العلاقة بين تكاليف النقل والمسافة^(٨) ، ويمكن ايجاز الانتقادات التي وجهت للنظرية بالاتي:

- ١_ ليس هناك دولة في العالم دائرية الشكل أو منطقة منعزلة عن العالم وتتوسطها مدينة كما أن تعميم النتائج المحصلة عن نموذج واحد من المدن الأوربية على سائر المدن في العالم سواء المتقدم منه أو النامي لا يعد أمرا منطقيا أو مقبولا .
- ٢_ أهملت النظرية دور العوامل الطبيعية وخصوصا التربة والمناخ وطبوغرافية السطح في ترتيب التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية .
- ٣_ أهمل ثونن حقيقة وجود مناطق انتقالية بين المدينة والريف .
- ٤_ لا يمكن تصور وجود مزارعين على دراية باحتياجات السوق .
- ٥_ العلاقة بين المسافة وتكاليف النقل ليس بالضرورة أن تكون علاقة طردية .
- ٦_ لم تلامس النظرية الواقع بافتراضها وجود وسيلة نقل واحدة خاصة وان ثونن كان قريبا من ظهور الثورة الصناعية في أوربا كما يذكر الكسندر Alexander مفسرا ذلك بقوله " من الصعب وجود أمثلة تنطبق تماما مع النظرية فهناك أسباب كثيرة تحول دون ظهور النطاقات الست مجتمعة حول المدن بسبب التغير الكبير الذي حدث في وسائل النقل البري والمائي وعلاقتها بالسوق فضلا عن تباين الظروف الطبيعية التي افترضت النظرية تجانسها"^(٩) .

١-٣ الإيجابيات :

على الرغم من الانتقادات التي وجهت للنظرية إلا أن هناك بعض العلماء وجدوا فيها من الكثير الايجابيات وحتى أولئك الذين تعرضوا لها بالنقد فقد عدها الكسندر Alexander مثلا خطوة رائدة في تطور نظرية التوطن لأنشطة اقتصادية معينة وقد اعتبرها مقدمة لقيام نماذج نظرية مماثلة (١٠) ، كما عد لوش الافتراضات التي وضعها ثونن كإطار للنظرية مقبولة مؤكدا على أهمية القيمة الاجارية للأرض الزراعية في تحديد توزيع النطاقات الزراعية حول المدن ، في حين عد جريفين Griffin فرضيات النظرية صحيحة في حالة التعميم لأنماط استخدام الأرض الزراعية (١١) ، ويرى كل من رانيد Raind وهدسون Hudson ان الإطار النظري لنموذج ثونن لا يزال يحظى بالأهمية العلمية خاصة في إمكانية المساعدة في تقدير أنماط التوطن الزراعي وان النظرية مازالت ممكنة التطبيق وفق أطروحاتها المعروفة خاصة في المجتمعات التي لا زالت تمتلك وتستخدم وسائل إنتاج بسيطة تفي بمتطلبات الزراعة المعيشية وليس الإنتاج الواسع وتستخدم في نقل الفائض من الإنتاج الى الأسواق المحلية وسائط نقل تقليدية. عليه يمكن إيجاز الايجابيات بالاتي :

١_ وضوح الهدف من النظرية الأمر الذي أدى إلى اهتمام كثير من الدارسين بتطبيق نظريته في الواقع سواء بتطبيق بعض فرضياتها التي تتلاءم ومعطيات المكان المراد دراسته أو من خلال إدخال التعديلات على بعض الفرضيات الأخرى لتتلاءم مع واقع المنطقة المدروسة .

٢_ إدراكه لأهمية الدور الذي يقوم به المزارعين للمدينة لذا عمد من خلال النظرية أن يوظف لهم تحقيق أكثر ربح ممكن ، حيث أن المشكلة التي أراد ثونن حلها (١٢) هي البحث عن النمط الزراعي الذي يتناسب وطبيعة المنطقة التي حددها وفق آلية العلاقة التبادلية بين عنصرَي المسافة والسوق .

١ ٤ التعديلات التي أجريت على النظرية :

حاول ثونن بعد تعرض النظرية للنقد أن يدخل بعض التعديلات على النظرية دون أن تمس بجوهرها حيث اقترب في الجزء الثاني من كتابه من الواقع فقد قام بتوضيح التغييرات التي يمكن أن تحدث في نظريته لو كان السوق (المدينة) واقعاً على نهر صالح للملاحة ويرى أن النظرية ستبقى في خطوطها العريضة ثابتة ، إلا أن الحلقات أو الدوائر التي كانت تحيط بالسوق سوف تتحول إلى أحزمة أو نطاقات تمتد بموازية النهر وبأبعاد متشابهة مع سابقتها ويصح ذلك أيضاً عندما يكون هناك أكثر من سوق واحدة (١٣) .

١ ٥ نماذج لتطبيقات عالمية للنظرية:

حظيت النظرية باهتمام العلماء ما بين مؤيد لها ومعارض الأمر الذي دعا الكثير من العلماء الى تطبيق مفاهيمها على مناطق جغرافية مختلفة من العالم فقد طبق تشولم Chisholm فرضياتها على بعض الدول الاوربية كهلندا والسويد واسبانيا فضلا عن بعض الدول النامية كالهند وغانا وخرج بنتيجة مفادها ان النظرية ممكنة التطبيق على أي مجتمع ممكن ان تتوافق طبيعته الجغرافية مع بعض فرضياتها مع الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة تعديل بعضها الآخر وبالشكل الذي يحقق الغرض من الدراسة (١٤) .

وسنستعرض فيما يلي أهم تلك الدراسات التطبيقية والتي يبدا فيها الجهد الذي بذله الباحثين في التحقق من صحة فرضيات النظرية ليس من خلال النقد النظري لها بل من خلال التطبيق العملي ليعزز من الآراء التي يبديونها سواء الايجابية منها أو السلبية تجاه النظرية :

١. طبق جونسون Jonasson النظرية في أوريا عام ١٩٢٥ وقد عدل في مفاهيم النظرية حيث افترض ان المدينة المعزولة تقع علي خليج وقد برزت لدية سبع نطاقات زراعية تحيط بالمدينة.

٢. في العام ١٩٤٩ طبق هووفر Hoover النظرية في فرنسا ولكن مع إحداث بعض التعديلات في مفاهيم النظرية حيث عمد الى تحديد التنوع في نمط استخدام

الأرض المتوقع لثلاث سلع فقط هي الألبان والقمح والبقوليات تخدم خمس أسواق مركزية لمدن مختلفة .

٣. طبق بلاك Black النظرية في العام ١٩٥٣ في أوربا محددًا نموذجًا يمثل في طرحه أبسط النماذج التطبيقية للنظرية يتفق فيه مع هوفر في تحديده للسلعة ولكنه اختلف معه في تحديد عدد السلع حيث اعتمد سلعة واحدة وهي الألبان بمشتقاتها الثلاث الحليب والقشطة والزبدة .

٤. أما سنكلير Sinclair فقد حدد نطاقات مختلفة بالشكل والمضمون عن سابقه حيث اهتم بالنمو الحضري على التطور في الإنتاج الزراعي وبالتالي تحديد النطاقات الزراعية حول المدينة وخرج بخمس نطاقات تمثل الأول بالزراعة الحضرية وعبر عنه بوحدات صغيرة منتشرة في ضواحي المدن وتستخدم في تربية الدواجن والثاني نطاق رعي مؤقت يتركها أصحابها خالية لبيعها عند ارتفاع أسعار الأراضي وخصص النطاق الثالث لمنطقة انتقالية للمحاصيل الحقلية والرعي أما النطاق الرابع فقد خصص لمنتجات الألبان والنطاق الخامس لتربية الماشية^(١٥).

٥. طبق برنرو Prothero فروض النظرية على قرية في شمال نيجيريا وظهرت لديه أربع نطاقات بمنطقة بستانية وزراعة المحاصيل الورقية ثم نطاق الحبوب والمحاصيل التجارية والنطاق الثالث يعتمد الدورات الزراعية لثلاث أو أربع سنوات ثم تترك الأرض دون زراعة والنطاق الرابع للغابات أو الأشجار الكثيفة.

٦. عند تطبيق فروض النظرية في الأراجواي تمكن جيرفين Griffin من تحديد أربع نطاقات زراعية تمثلت بالزراعة البستانية ومنتجات الألبان والحبوب وأخيرا نطاق الرعي الواسع.

٧. طبقت النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية وقد اعتمد العالمان ويلر Wheeler ومولر Muller أمريكا كلها نطاقًا للتجربة بحيث عدا التجمع السكاني الكبير في الساحل الشرقي من الولايات المتحدة الممتد من مدينة بوسطن حتى مدينة واشنطن مركزا للسوق الرئيسية لأمريكا تتوزع النطاقات حولها وقد ظهرت ستة

انطقه عند تطبيق التجربة تمثل الأول بنطاق الخضر والفواكه ثم نطاق الغابات ثم نطاق المحاصيل التجارية وتربية الحيوان ثم نطاق القمح فنطاق الرعي الواسع فالغابات (١٦) .

مما تقدم تتضح أهمية نظرية الموقع الزراعي على الرغم من التعديلات التي أجراها العلماء على بعض فرضياتها أثناء التطبيق ، وبالتالي يمكننا القول ان النظرية وان تعرضت لكثير من الانتقادات التي تشكك في إمكانية تطبيقها العملي إلا ان انتشار التطبيق على دول تنتمي إلى مناطق جغرافية عديدة تختلف في موقعها الجغرافي ومستواها الاقتصادي وأيدولوجيتها الاقتصادية يؤكد أهمية النظرية، وهذا يعزز ما ذهبنا إليه بضرورة إعداد هذه الدراسة كما انها اوحى للباحث خارطة الطريق التي سيتبعها عند تطبيق النظرية على محافظة البصرة.

١ - ٦ انتقادات الباحث :

يعتقد الباحث إن تحديد التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية حول المدن ليس بهذه البساطة التي بينها ثونن بل هي غاية في التعقيد إذ تلعب عوامل عدة في تحديد اتجاهاته ومستوياته بحيث تبدو هذه العوامل متداخلة بالشكل الذي يكمل احدها الآخر، فبعضها طبيعي كالترربة والمناخ والمورد المائي والعامل البيولوجي فيلاحظ ان ريكاردو مثلا وضع نموذجا حدد بموجبه العوامل المؤثرة في التوطن الزراعي حول المدن واعتبر فيه خصوبة التربة إحدى العوامل المهمة في تحديد توطن أنواع المحاصيل الزراعية بالقرب من المدينة (١٧) ، فضلا عن بعض العوامل التي تحمل طابعا بشريا أو تاريخيا أو حضاريا كالقوى العاملة والعادات والتقاليد وأنماط التغذية المعتمدة لكل مجتمع في حين يكون بعضها اقتصادي كملكية الأرض ورأس المال والسوق والنقل ، ومن هذا المنطلق لا يمكن أن نعد مثلا إن كلفة الإنتاج وكلفة النقل (المسافة) إلى السوق هما المحددين الأساسيين لنجاح الزراعة أو بمعنى اصح نجاح التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية وفق ما قرره ثونن .

ولعل من أهم الملاحظات التي استوقفت الباحث عند قراءته للنظرية هي عدم إشارة ثونن إلى الثروة السمكية في نظريته مع انها تعد واحدة من مكونات الإنتاج الزراعي وخاصة بشقها الحيواني وفق المنهج الحديث لمفهوم الإنتاج الزراعي ، فتونن افترض لمدينته انها تقع على نهر ولا نستطيع ان نفهم سبب هذا التجاهل لهذا المورد الغني بعناصره الغذائية فضلا عن سهوله الحصول عليه كونه الاقرب للمدينة فهو يعيش في النهر الذي يخترق المدينة ، قد يكون للسلوك الاجتماعي في المجتمع الذي كان يعيش فيه ثونن الاثر في ذلك لكن لا يمكن الجزم بذلك او تبريره لان ما من مدينة تقع على مسطح مائي ايا كان نوعه لا يفضل سكانها الاسماك بل غالبا ما تكون الطبق الرئيس في وجباتهم .

فالسؤال اذا لماذا لم يتطرق ثونن للثروة السمكية كإحدى المعايير التي حدد على أساسها نطاقاته الزراعية حول المدينة ؟ واذا كان قد اغفل ذلك في النسخة الاولى فلم لم يدرجه في تعديله للنظرية ؟ ثم لماذا لم يعد المنتقدون للنظرية ذلك مثلبة فيها وهم الذين ما انفكوا من توجيه الانتقادات لها .

يعتقد الباحث ان الاجابة على هذه الاسئلة لا تخرج عن اجابتين الاولى ان الثروة السمكية لا تعد محورا من محاور الإنتاج الزراعي من وجهة نظر ثونن ومن عاصره من علماء الزراعة والاقتصاد الزراعي ، بل انها محورا مستقلا بذاته كون ان البيئة التي تعيش فيها الاسماك تختلف كليا عن البيئة التي تتطلبها النباتات والحيوانات للعيش وبالتالي لم يأتي ثونن على ذكرها في نظريته ولعل ما يعزز هذا الاعتقاد لدى الباحث ان ايا من العلماء الذين طبقوا النظرية وكما ظهر سابقا لم يشيروا إلى الثروة السمكية عند تحديدهم للنطاقات الزراعية للمدن التي أتوا على تطبيق مفاهيم النظرية عليها ، أما الاجابة الثانية فتقسم الى محورين الاول ان الاسماك لم تكن تحظى بالاهمية على المستوى الغذائي لسكان المدن الأوربية حيث افترض ثونن مدينته المنعزلة فبالنظر لم يأتي على تحديدها كنطاق زراعي او لانه يتم الحصول عليها من النهر الذي يخترق المدينة وبالتالي فهي قريبة من السوق مما يعني انعدام عنصر المسافة الذي يعد ركنا رئيسا في تحديد النطاقات وبالتالي لم

يتم تحديد نطاق يحدد اهميتها بالنسبة للسوق ، اما الثاني ان الانهار لا تعد من المصادر الرئيسية للاسماك على المستوى الاقتصادي حيث ان كمية المخزون السمكي فيها لا يكاد يسد حاجة السكان كما هو الحال في البحار والمحيطات لذا لم يشر ثونن الى الاسماك في النظرية .

ويعتقد الباحث ان الرأي الاول هو الاقرب للصحة عند محاولة تفسير اسباب تجاهل ثونن للاسماك كمورد غذائي عند تحديده للنطاقات وفق النظرية فتبعاً للمنطق فكما ذكرنا سابقاً ليس من المقبول عقلاً ومنطقاً أن لا يفضل سكان المدن التي تقع على الأنهار والبحار الاسماك كمورد غذائي كما انه ليس من المعقول الا تاخذ الاسماك حيزاً من السلع المعروضة في سوق المدينة لا سيما ان الاسماك عادة ما تكون رخيصة الثمن كما ان عملية الحصول عليها يكون امراً ميسوراً في مثل المدن التي افترضها ثونن (يخترقها نهر) في ظل استخدام وسائل الصيد البدائية التي عادة ما يفتنيتها سكانها .

٢ تطبيقات نظرية الموقع الزراعي على محافظة البصرة:

هناك العديد من العوامل الطبيعية والبشرية التي تساهم في نجاح الزراعة في أي منطقة لذا يرى الباحث ضرورة التعرف على العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي في محافظة البصرة والوقوف عند الواقع الزراعي لها ليتسنى لنا تحديد إمكانية تطابق فرضيات النظرية مع الواقع البصري من عدمه .

٢-١ العوامل المؤثرة على الإنتاج الزراعي في محافظة البصرة :

أولاً العوامل الطبيعية :- تؤدي العوامل الزراعية دوراً أساسياً في وجود وقيام الزراعة كما تتحكم تلك العوامل في تحديد الهوية الاقتصادية لأي مكان من خلال تحديد درجته الزراعية^(١٨) كما تسهم بشكل كبير في تحديد حجم الإنتاج الزراعي فضلاً عن نوعه ومناطق توزيعه وتتمثل هذه العوامل بالاتي :

١_الموقع والمساحة: تقع محافظة البصرة في القسم الجنوبي الشرقي من العراق بين دائرتي ٢٩.٥ و ٣١.٢٠ شمالاً وبين خطي طول ٤٦.٤٠ و ٤٨.٣٠ شرقاً ،

تحددها من الشمال محافظتي ميسان وذي قار وتحدها محافظة المثنى من الغرب ومن الشرق تحدها إيران ومن الجنوب دولة الكويت والخليج العربي وتقدر مساحتها بحوالي (١٩٠٧٠ كم٢) خارطة (١) و تحتل المحافظة الطرف الجنوبي من السهل الرسوبي فضلا عن القسم الجنوبي الغربي من الهضبة الغربية حيث يمتاز القسم الاول من المحافظة بانبساطه وتربته الرسوبية المتأثرة بالملوحة فضلا عن توفر الموارد المائية السطحية الدائمة في حين يمتاز القسم الثاني منها بانبساط سطحه وتربته الرملية في حين تشكل المياه الجوفية المصدر الرئيس للموارد المائية ، ولقد كان لهذا التباين الأثر الواضح في تنوع طرق الري والبزل ونظم الزراعة المستخدمة في كلا القسمين مما انعكس على تنوع المحاصيل الزراعية فيها (١٩) تمثل مدينة البصرة المركز الرئيس للمحافظة وكبرى مدنها و تحيط بها الأراضي الزراعية من جميع اتجاهاتها عدا الجزء الغربي منها الذي تتركز الزراعة فيه في مناطق المنخفضات فقط مثل منخفض سفوان والنجمي والبرجسية .. الخ ، وتعد أراضي محافظة البصرة في مجملها صالح للزراعة أو أراضي يمكن استصلاحها وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في المحافظة (٩٣٥١٠٧) دونم وتقدر الأراضي غير الصالحة للزراعة فيها (٦٦٩٢٨٩٣) دونم (٢٠).

٢_ البنية الجيولوجية: تؤثر البنية الجيولوجية في أي منطقة على النشاط الزراعي بصورة مباشرة من خلال تأثيرها على بعض خصائص الترب وطبيعة السطح فيها، يبدأ التاريخ الجيولوجي للمحافظة منذ أواخر الزمن الاول إذ تتشابه معظم التكوينات الجيولوجية تحت السطحية التي ترسبت فوق ارض المحافظة في قسميها الشرقي والغربي إلا أنها تختلف في مقدار سمك تلك التكوينات من مكان لآخر ، بينما تعود معظم الطبقات الجيولوجية السطحية المنكشفة على سطح ارض المحافظة إلى الزمن الرابع المتمثلة بصخور عصر البلايستوسين والرواسب النهرية الحديثة التي تغطي تكوينات الدببة (٢١) ، وتقسم البنية الجيولوجية في المحافظة إلى قسمين الأول سهل الرسوبي ويتمثل في الجانب الشرقي من المحافظة الذي والثاني الهضبة الغربية ويتمثل في القسم الغربي من المحافظة (٢٢).

٣_ السطح : يؤثر السطح بصورة مباشرة وغير مباشرة في الإنتاج الزراعي من خلال تأثيره على موارد البيئة الزراعية الأخرى ذات العلاقة بالنشاط الزراعي مثل عناصر المناخ والتربة كما انه يتحكم في العديد من العمليات الزراعية كطريقة الحراثة والإرواء ونوعية الآلات المستخدمة في الزراعة، يقسم سطح المحافظة إلى قسمين الاول القسم الشرقي ويتراوح ارتفاع السطح فيه من (٥م فوق مستوى سطح البحر) في اجزائه الشمالية وينحدر بشكل تدريجي كلما اتجهنا جنوبا حتى يصل ارتفاعه إلى حوالي (٠.٥ م فوق مستوى سطح البحر) في منطقة رأس البيشة في أقصى جنوب المحافظة ولهذه الخصائص آثارا سلبية على الانتاج الزراعي تتمثل بالصرف الرديء للمياه الزائدة عن حاجة النبات واقتراب المياه الجوفية من السطح إلا ان الأمر لا يخلو من آثارا ايجابية لتلك الخصائص حيث تساهم طبيعة السطح في هذا القسم في سهولة استخدام المكننة والآلات الزراعية ومد طرق النقل المختلفة كما ان الانحدار التدريجي لكتوف الأنهار يعمل على توفير صرفا جيدا لتلك الاراضي، وتظهر في هذا القسم العديد من المظاهر الطبوغرافية المحلية مثل الاهوار (الحمار والحويزة والقرنة) التي تتغذى بمياه نهري دجلة والفرات، والأراضي السهلية التي تضافرت عوامل عدة في بنائها^(٢٣) .

اما القسم الثاني من السطح فيتمثل بالأجزاء الغربية من المحافظة ويعد أكثر ارتفاعا من القسم الشرقي وينحدر تدريجيا من الغرب نحو الشمال والشرق ويتراوح ارتفاعه بين (٢٤٤ م فوق مستوى سطح البحر) من الغرب و(٥ م فوق مستوى سطح البحر) من الأجزاء الشمالية والشرقية^(٢٤) وتتخلل هذا القسم مجموعة من الوديان والمنخفضات التي تركزت الزراعة في بعضها كمنخفض صفوان والنجمي والبرجسية وجوييدة... الخ وذلك لاقتراب المياه الجوفية من السطح فيها والتي تعد المصدر الرئيس لمياه الري في هذه الأجزاء، وتعد أودية الباطن واللويحظ والمويلحات من أهم الأودية التي تخترق هذا القسم من المحافظة وتساهم في تغذية المياه الجوفية بالمياه المتجمعة من سقوط الأمطار^(٢٥) .

٤_ الخصائص المناخية : يعد المناخ من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على إنتاج المحاصيل الزراعية حيث يلعب دورا بارزا في التأثير على مراحل نمو المحاصيل المختلفة ابتداء من مرحلة البذار إلى مرحلة الحصاد بل ربما يمتد تأثيره على مرحلة التسويق ايضا كما انه يؤثر في تحديد أنواع وأصناف المحاصيل الزراعية المنتجة في أي منطقة، فكل من عناصر الإشعاع الشمسي ودرجات الحرارة والرياح والأمطار دور في تحديد نوع المحصول في أي منطقة ، تستلم محافظة البصرة كميات كبيرة من الإشعاع الشمسي يصل معدل سقوطها إلى (٩.٢) ساعة ويبلغ المعدل السنوي لزاوية الإشعاع الشمسي (٣٩.٥) مما يعني طول فصل النمو من جهة وقصر فترة نضج المحاصيل فضلا عن إمكانية زراعة أنواع عديدة من المحاصيل ولزيادة نسبة الإشعاع الشمسي أثارا سلبية على المحاصيل الزراعية وخاصة فيما يتعلق بالناحية الفسيولوجية فيها فمثلا ترتبط عملية التزهير بكمية الإضاءة المستلمة من النبات كما ان زيادة الإشعاع تعمل على تحول عملية التركيب الضوئي من عملية صنع الغذاء إلى عملية التنفس^(٢٦) ، وتبعاً لكمية الإشعاع الشمسي تتميز معدلات درجات الحرارة في المحافظة بالارتفاع مما يؤدي إلى التأثير على نمو وإنتاج المحاصيل الزراعية وزيادة شدة التبخر وبالتالي ارتفاع نسبة الضائعات المائية مما يؤدي إلى زيادة إمكانية تعرض مياه الري والتربة لظاهرة الملوحة، ولا يقتصر التأثير السلبي لعناصر المناخ على الانتاج الزراعي على عنصري الإشعاع الشمسي والحرارة بل ان الرياح تلعب دورا سلبيا على الانتاج الزراعي في البصرة فمن المعلوم ان الرياح الشمالية الغربية والرياح الغربية هي السائدة في المحافظة وبنسبة تكرر ٣٦% و١٦% على التوالي ففي فصل الصيف تكون هذه الرياح حارة ومرتبة مما يؤثر سلبا على النباتات من خلال تكسير سيقانها وتساقط الأزهار والثمار مما يعني التقليل من حجم الانتاج النهائي كما تؤثر مثل هذه الرياح اذا ما كانت سريعة وقوية على الزراعات المحمية من خلال تمزيق الأغشية البلاستيكية مما يؤثر سلبا على المحاصيل المزروعة بداخلها كما

تؤدي هذه الرياح دورا سلبيا على التربة من خلال تعريتها وتغيير خصائصها، إما في الشتاء فتتصف الرياح بالبرودة والجفاف _ مما يؤدي إلى تكرار ظاهرة الصقيع خلال هذا الفصل _ باستثناء بعض الفترات التي تدفع معها المنخفضات الرطبة القادمة من البحر المتوسط ، ونظرا لقلة كمية الأمطار المستلمة في البصرة فلا يمكن الاعتماد بها كمصدر لمياه الري وبالتالي فلا يمكن الاعتماد عليها في قيام العمليات الزراعية في المحافظة إلا أنها تعمل على تقليل الحاجة إلى مياه الري في فصل الشتاء من خلال تقليل عدد الريات .

٥_ التربة : تعد التربة من أهم عناصر البيئة الطبيعية التي تقوم عليها الزراعة والتي ترتبط بها حياة الإنسان ارتباطا مباشرا وتعكس طبيعة التركيب الجيولوجي والسطح والمناخ والموارد المائية والنبات الطبيعي خصائص التربة في المحافظة ، بشكل عام يمكن تمييز نوعين من الترب في المحافظة في ضوء تباين عوامل تكوينها يتمثل النوع الاول بترب القسم الشرقي والناجح عن ترسبات انهار دجلة والفرات وشط العرب والكارون كما تختلف نسبة وجود الطين والغرين والرمل في ترب هذا القسم من مكان لآخر بحسب طبيعة الترسيب ولقد ساعد انبساط السطح وانحداره التدريجي على زيادة تراكم مواد التربة المنقولة وبالتالي زيادة عمقها بمرور الزمن ^(٢٧) ، وتعد ترب كتوف الأنهار من الترب المزيجية الطينية الغرينية وهي من افضل أنواع الترب مما يفسر تركيز الزراعة في هذه المناطق من القسم الشرقي ^(٢٨) على العموم تعتبر ترب هذا القسم قليلة المواد العضوية ويرجع ذلك لعاملين اولهما طبيعي يتمثل بقلة النبات الطبيعي فيها والثاني بشري يتمثل باستخدام السكان لبقايا المحاصيل الزراعية كعلف للحيوان فضلا عن استخدام فضلات الحيوانات كمصدر للوقود ^(٢٩) ، كما لا تصلح ترب هذا القسم لزراعة المحاصيل الدرنية والمحاصيل القليلة والمتوسطة التحمل للملوحة إلا أنها تصلح لزراعة المحاصيل العالية التحمل للملوحة كالنخيل والشعير والبرسيم والسبانخ.

إما النوع الثاني فيتمثل بتراب القسم الغربي من المحافظة والذي تعد التربة الرملية هي السائدة فيه عدا تربة المنخفضات التي تختلف فيها نسجة التربة نظرا لتجمع مياه الأمطار فيها مما عمل على زيادة نسبة الطين فيها مما سمح بوجود النشاط الزراعي فيها بعد اجراء بعض عمليات الاستصلاح عليها ، عموما تتصف تربة هذا القسم بتعرضها لعوامل التعرية المختلفة وبسبب طبيعة الانحدار السائد فيه أصبحت تربة الأجزاء الغربية من هذا القسم اقل عمقا من تربة المنخفضات فيه بسبب تراكم المواد المنقولة فيها (٣٠) .

٦_ الموارد المائية: تلعب الموارد المائية بأشكالها المختلفة دورا مهما في قيام واستمرار النشاط الزراعي واتساع المساحة المستثمرة زراعيًا ، وتعتمد الزراعة في المحافظة على مصدرين مائيين هما المياه السطحية المتمثلة بأنهار دجلة والفرات وشط العرب وتستخدم في إرواء المحاصيل الزراعية في الجزء الشرقي منها بينما تستخدم المياه الجوفية في إرواء المحاصيل الزراعية في القسم الغربي من المحافظة باستخدام طريقتي الري بالتنقيط والرش ، وعلى الرغم من تباين درجة ملوحة هذه المياه إلا ان طبيعة التربة هنا ساعدت على ترشيح المياه الزائدة عن حاجة النبات إلى الأعماق وعدم تجمعها حول المنطقة الجذرية للمحاصيل الزراعية مما ساهم بنجاح الزراعة في هذه المنطقة .

ثانيا العوامل البشرية:-

تلعب العوامل البشرية دورا مهما في التأثير على الإنتاج الزراعي كما ونوعا وذلك تبعا لدرجة التطور والتقدم الحضاري والعلمي والخبرة الفنية للإنسان وإمكاناته في الاستثمار الأمثل للعوامل الطبيعية فضلا عن قدرته على التعاطي مع معطيات المجتمع وتلبية احتياجاته من المحاصيل الزراعية (٣١) وتتمثل تلك العوامل بالآتي:

١_ الأيدي العاملة : تعد الأيدي العاملة إحدى أهم المقومات البشرية في الإنتاج الزراعي فهي العامل الأساسي الذي بدونه لا يمكن أن تقوم الزراعة مهما

تطورت أساليبها ولا يمكن إهمال دورها لأي محصول زراعي وفي أي مرحلة من مراحل زراعته، تتميز محافظة البصرة بتوفر إعداد كبيرة من الأيدي العاملة نظرا للرصيد السكاني المرتفع في المحافظة فضلا عن تركيز اغلب مدن المحافظة في الجزء الشرقي منها _ الجزء الأكبر من حيث وجود الاراضي الصالحة للزراعة _ مما يدعم إمكانية الحصول على أيدي عاملة كافية للقيام بالعمليات الزراعية فيما لو تم القيام بإنشاء مشاريع زراعية كبيرة ، وغالبا ما لا تتطلب العمليات الزراعية أيدي عاملة ماهرة إلا ربما فيما يتعلق بالآلات ونظام المكننة الحديثة .

٢_ حيازة الارض ونظم الزراعة: تتعدد أنواع حيازة الارض في المحافظة ويختلف نوع الحيازة بين القسم الشرقي والغربي من المحافظة فبينما تسود الاراضي المملوكة للدولة في القسم الغربي والمؤجرة للمزارعين بموجب القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٣، تتعدد أنواع الحيازة في القسم الشرقي ولا يعد هذا الأمر غريبا بل ساعد قدم ممارسة الزراعة في هذا القسم على تطور نظم الحيازة فيها فمثلا تحتل الاراضي المملوكة لإفراد (الملكيات الخاصة) المرتبة الأولى وبنسبة (٨١%) من مجموع الاراضي الزراعية في القسم الشرقي تليها أراضي الإصلاح الزراعي بشقيها الموزعة والمؤجرة وبنسبة (١٢.٥%) تقريبا ثم تليها أراضي الوقف وبنسبة (٤.٥%) وينتشر هذا النوع من الحيازة في قضاء أبي الخصيب بشكل رئيسي فضلا عن قضائي الفاو وشط العرب^(٣٢) في حين شكلت أراضي القاصرين النسبة الباقية ، يلاحظ مما سبق ان الاراضي المملوكة لإفراد تشكل غالبية أراضي القسم الشرقي مما يعني سيادة الحيازات الصغيرة المساحة مما يؤثر سلبا على إمكانية استخدام المكننة الحديثة بشكل واسع كما لا يسمح هذا النوع من الحيازات بالزراعة الواسعة للحبوب وخاصة في المناطق الجنوبية من المحافظة _ قضائي أبي الخصيب والفاو _ نظرا لطبيعة أنظمة الري والبزل فيها ، كما عمد بعض اصحاب الاراضي الزراعية التي تقع على تماس مباشر مع الحدود البلدية لمدينة البصرة الى اهمال زراعتها او تبويرها رغبة منهم

في الاستفادة من اسعارها المرتفعة لاستغلالها للاستعمال السكني في المستقبل وهو ما يمكن ملاحظته في بعض المناطق التي تقع الى الجنوب من مدينة البصرة مثل البراضعية ودويد و مناوي لجم و المطحية التابعة اداريا لبلدية قضاء ابي الخصيب ، في حين تبدو هذه الإشكالية معدومة في القسم الغربي من المحافظة نظرا لسعة مساحة الاراضي الزراعية المؤجرة فيها.

إما بالنسبة لنظام الزراعة فيكاد يتشابه الأسلوب المستخدم في قسمي المحافظة الشرقي والغربي فنظام التبوير يعد نظاما سائدا للزراعة في المحافظة بيد ان هناك اختلاف في مدى تأثير هذا النظام على التربة في كلا القسمين فلاستخدام هذا النظام في قسمي المحافظة (الشرقي والغربي) آثارا سلبية عديدة على التربة فيه كزيادة نسبة ملوحة التربة من خلال ارتفاع مستوى المياه الجوفية على السطح _ القريبة أصلا من السطح _ بواسطة الخاصية الشعرية فضلا عن تعرضها لظاهرة التذرية الريحية^(٣٣).

٢_ طرق الري : يعتبر الري والبزل عمليتان متكاملتان وتتباين طريقة الري المستخدمة بين قسمي المحافظة تبعا لتباين مصادر مياه الري وطرق الري المتبعة ، ولقد ساعد انبساط السطح في القسم الشرقي من المحافظة وتوفر المياه السطحية على تنوع طرق الري فيه والمتمثلة بطريقتي الري بالغمر والري بالقنوات النظام المتبع في المناطق الوسطى والجنوبية من هذا القسم معتمدة على ظاهرة المد والجزر^(٣٤) وتتباين أنظمة الري المتبعة في هذا الجزء من المحافظة بحسب درجة انحدار السطح ونوعية المحاصيل الزراعية وقد اثرت طرق الري هذه بصورة مباشرة أو غير مباشرة بزيادة نسبة الملوحة في التربة خاصة مع قلة أو انعدام شبكات البزل واتباع نظام التبوير كنظام رئيسي في الزراعة^(٣٥) ، وفي القسم الغربي من المحافظة يسود استخدام طريقة الري بالتنقيط ولقد اثبتت هذه الطريقة جدواها الاقتصادية من حيث تقليل حجم الضائعات المائية و مما يهيئ الفرصة لاستخدام البئر فترة اطول كما ان هذه الطريقة تساعد في التقليل من فرص تملح التربة^(٣٦).

٣_ سياسة الدولة : تسهم السياسات المتبعة من قبل الدول في تطور الانتاج الزراعي أو تخلفه فكلما شرعت القوانين التي ترسم العلاقة بين الفرد (مالكا للأرض الزراعية أو عاملا فيها) والأرض الزراعية والدولة (الدوائر ذات العلاقة بالشأن الزراعي) وتواكب في بنودها التطور المستمر في الشأن الزراعي كلما امكن تحقيق الاستراتيجيات الزراعية التي تنتشد تحقيق الاكتفاء الذاتي لضمان تحقيق الامن القومي ، وفي هذا الاطار يعد العراق وفق وفرة القوانين الزراعية فيه إحدى الدول المتقدمة في هذا المضمار فمنذ قيام الجمهورية اولت الدولة القطاع الزراعي الكثير من الرعاية فعمدت إلى تشريع قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ الذي تحقق من خلاله رسم العلاقة بين الملاك السابقين للاراضي والفلاحين^(٣٧) ، كما ساهم القانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠ في رسم العلاقة بين الأيدي العاملة في القطاع الزراعي وملاك الاراضي من حيث تحديد الحقوق والواجبات لكل الاطراف المساهمة في العملية الزراعية^(٣٨) فضلا عن القوانين التي نظمت عمل الجمعيات الفلاحية وطريقة تسويق المحاصيل الزراعية كما ساهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ بزيادة المساحات المستغلة للزراعة في القسم الغربي من المحافظة^(٣٩) .

٤_ طرق النقل والتسويق الزراعي: تعد شبكة الطرق والاسواق من أهم العوامل الاقتصادية التي تساهم في تطور الإنتاج الزراعي وتحظى محافظة البصرة بشبكة جيدة من طرق النقل البرية بأنواعها المختلفة وبمختلف المستويات فضلا عن توفر وسائل نقل متعددة الأنواع مما ساهم بشكل كبير في تطوير عملية التسويق (***) التي تعتبر من العوامل الأساسية المساهمة في توسع المساحات الزراعية في المحافظة ويبدو ذلك واضحا بالزيادة الحاصلة بمساحة الاراضي المزروعة بمحصول الطماطة فيها بعد ان أصبح العراق كله سوقا يستورد هذا المحصول خلال موسم الشتاء.

٢-٢ النطاقات الزراعية حول مدينة البصرة :

أثرت العوامل الطبيعية والبشرية على الإنتاج الزراعي في محافظة البصرة من خلال تحديد نمط التوزيع ونوع المحصول وحجم المساحات المزروعة لكل محصول ، فمثلا كانت العوامل الطبيعية عاملا محددًا لنوع المحاصيل المزروعة (الخضروات مثل الطماطة ،البصل ،الثوم ، الخيار ،فضلا عن فاكهة الرقي والبطيخ) في القسم الغربي فضلا عن تحديد مواسم زراعتها وحصادها ، بينما أثرت العوامل البشرية (سياسة الدولة) في زيادة المساحات المزروعة بهذه المحاصيل سيما منها محصول الطماطة المحصول الرئيس الذي يزرع ضمن القسم الغربي ، ونظرا لاختلاف البيئات الطبيعية و الاجتماعية في القسم الشرقي من المحافظة يلاحظ تعدد أنماط الزراعة في هذا القسم فضلا عن تعدد أنواع المحاصيل الزراعية لذا يتركز نظام الزراعة البينية (أشجار النخيل ومحاصيل الخضروات) في الأجزاء الجنوبية والشرقية من مدينة البصرة (قضائي أبي الخصيب وشط العرب) إذ يوفر هذين القضائين احتياجات مدينة البصرة من بعض أنواع الخضروات لا سيما الورقية منها فضلا عن محاصيل البامية والبقلاء خلال فصل الصيف والباذنجان والفلل الأخضر خلال فصل الشتاء^(٤٠) فضلا عن الأجزاء الشمالية القريبة من المدينة (منطقة كرمة علي) التي تجهز المدينة ببعض احتياجاتها من الألبان بمشتقاتها المختلفة (***) ، في حين تقتصر الزراعة في قضاء الفاو على أشجار النخيل وأشجار الحناء إذ تضافرت العوامل الطبيعية المتمثلة في انخفاض مستوى سطح القضاء مما أدى إلى قرب المياه الجوفية من السطح فضلا عن تأثير ظاهرة المد والجزر لمياه الخليج العربي على الأراضي الزراعية في التقليل من المساحات المزروعة بمحاصيل الخضروات حيث تتركز زراعتها في المناطق المرتفعة المتمثلة بكتوف الأنهار(***) .

اما العوامل البشرية فكان لها دورا رئيسا في تدهور الوضع الزراعي في قضاء الفاو سيما عامل النشاط العسكري ابان الحرب العراقية الايرانية حيث ساهم هذا العامل في تخريب معظم الأراضي الزراعية وذلك من خلال استخدام

تربة تلك الاراضي في عمل التحصينات العسكرية مما خلف اراضي منخفضة مغمورة بالمياه ، كما ساهم اهمال الدولة بعد انتهاء الحرب وعدم جديتها في دعم المزارعين في القضاء إلى عزوف معظم الناس عن الزراعة هناك نظرا لتكاليفها العالية بسبب حجم الخراب الذي أصاب الاراضي الزراعية الأمر الذي كان يتطلب جهودا حثيثة من قبل الدولة الا ان ذلك لم يحصل لذا اقتصرت الزراعة في القضاء على نمط الزراعة المعيشية.

ونظرا لاختلاف حجم ونمط الحيازة في الأجزاء الشمالية من القسم الشرقي فقد تنوعت المحاصيل الزراعية فيها حيث يمتد شريط من أشجار النخيل على امتداد ضفاف الأنهار الا انها لم تحظى بنفس الاهتمام في المناطق الوسطى والجنوبية من المحافظة نظرا لقلّة مردودها المالي مقارنة مع المحاصيل الأخرى كالخضروات والحبوب، وتسود زراعة محاصيل الحبوب (القمح والشعير) في الأجزاء الشمالية من اقصية القرنة والمدينة وشط العرب (ناحية النشوة) إذ يزرع محصول القمح في مناطق ضفاف نهري دجلة و الفرات في حين يزرع مع محصول الشعير في مناطق احواض نهر الفرات في قضاء المدينة كما يزرع محصول الشعير في اراضي ناحيتي الدير والعز (٤١).

ونظرا لخصائص البيئة الطبيعية والاجتماعية في الأجزاء الشمالية من المحافظة خاصة مع وجود الاهوار (هور الحويزة وهور الحمار) وما تحتويه من ثروة حيوانية كبيرة فقد لعبت دورا رئيسا في تزويد مدينة البصرة ببعض احتياجاتها من منتجات الألبان بمشتقاتها المختلفة (*****)، اما فيما يتعلق بمصدر اللحوم الحمراء في سوق المدينة فتأتي لحوم الأبقار والعجول من منطقتين رئيسيتين في المحافظة الاولى قضاء ابي الخصيب والثانية قضاء القرنة اما بالنسبة للاغنام فمصدرها في الغالب من خارج المحافظة وخاصة محافظات ذي قار و ميسان و واسط وتجدر الإشارة إلى ان النوع الاول من اللحوم (الابقار والعجول) يعد الاكثر تفضيلا لسكان المدينة وبالتالي فهي السلعة الاكثر مبيعا في السوق (*****).

اثر الموقع بالنسبة لليابس والماء بشكل كبير على سلوك السكان الغذائي في محافظة البصرة _ ومدينتها الرئيسية البصرة _ فقد ساهمت اطلالة المحافظة على راس الخليج العربي و جريان نهري دجلة والفرات وشط العرب فيها فضلا عن وجود الاهوار الدائمة والمؤقتة في اطرافها الشمالية في تفضيل سكان البصرة للاسماك كمورد غذائي مهم ويعزى ذلك لعدة اسباب لعل من اهمها رخص اسعار بعض انواعه مقارنة مع اسعار اللحوم الحمراء والبيضاء خاصة مع انخفاض المستوى المعاشي لغالبية سكان المحافظة فضلا عن توفره لمعظم ايام السنة وبكميات تسد حاجة السوق وبانواع مختلفة تزخر بها البيئة البحرية والنهرية للمحافظة(*****).

الخلاصة :

بعد استعراض الإمكانيات الطبيعية والبشرية في محافظة البصرة التي اعطت الصورة الواضحة لحجم تلك الامكانيات نستطيع القول ان هناك الكثير من الإمكانيات تتوفر في المحافظة التي تؤهلها لتحقيق نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية فيما لو تم استغلال الاراضي الصالحة للزراعة فيها أو تلك التي من الممكن استصلاحها زراعيًا واستثمارها بالشكل الامثل من خلال اعتماد إستراتيجية زراعية ضمن مشروع شامل للتنمية الريفية للنهوض بالواقع الزراعي في المحافظة ، ونعتقد انه بالإمكان اعتماد نظرية الموقع الزراعي في وضع مبادئ تلك الإستراتيجية من خلال اعتماد بعض فرضياتها لاسيما التي تستوجب قدرة المزارعين على التعاطي مع احتياجات السوق (المحلية أو الخارجية) ويتأتى ذلك من خلال وجهتين الأولى اعتماد نظام الإرشاد الزراعي من خلال تفعيل هذا النظام المهم لتتقيد المزارعين الحاليين باقتصاديات السوق الزراعي عبر دورات تدريبية وتنقيفية موسمية تسبق الموسم الزراعي ، اما الوجهة الثانية فتقوم على مبدأ زج خريجي كليات الزراعة للعمل في المجال الذي درسوا علومه وفهموا متطلبات الزراعة الناجحة فبهذه الشريحة يمكن

استصلاح الكثير من الاراضي الممكن زراعتها في المحافظة لاسيما التي في القسم الغربي منها لأنهم يمتلكون من الخبرة العلمية التي تؤهلهم للقيام بهذا العمل وبذلك تتمكن الدولة من تحقيق جملة من النتائج منها:

١_ التقليل من نسبة البطالة في المجتمع لاسيما في الفئات العلمية التي يمكن استخدامها في العمل الميداني في المشاريع الصغيرة.
٢_ تطوير الجانب الزراعي للتقليل من الاعتماد على المحاصيل المستوردة من الخارج .

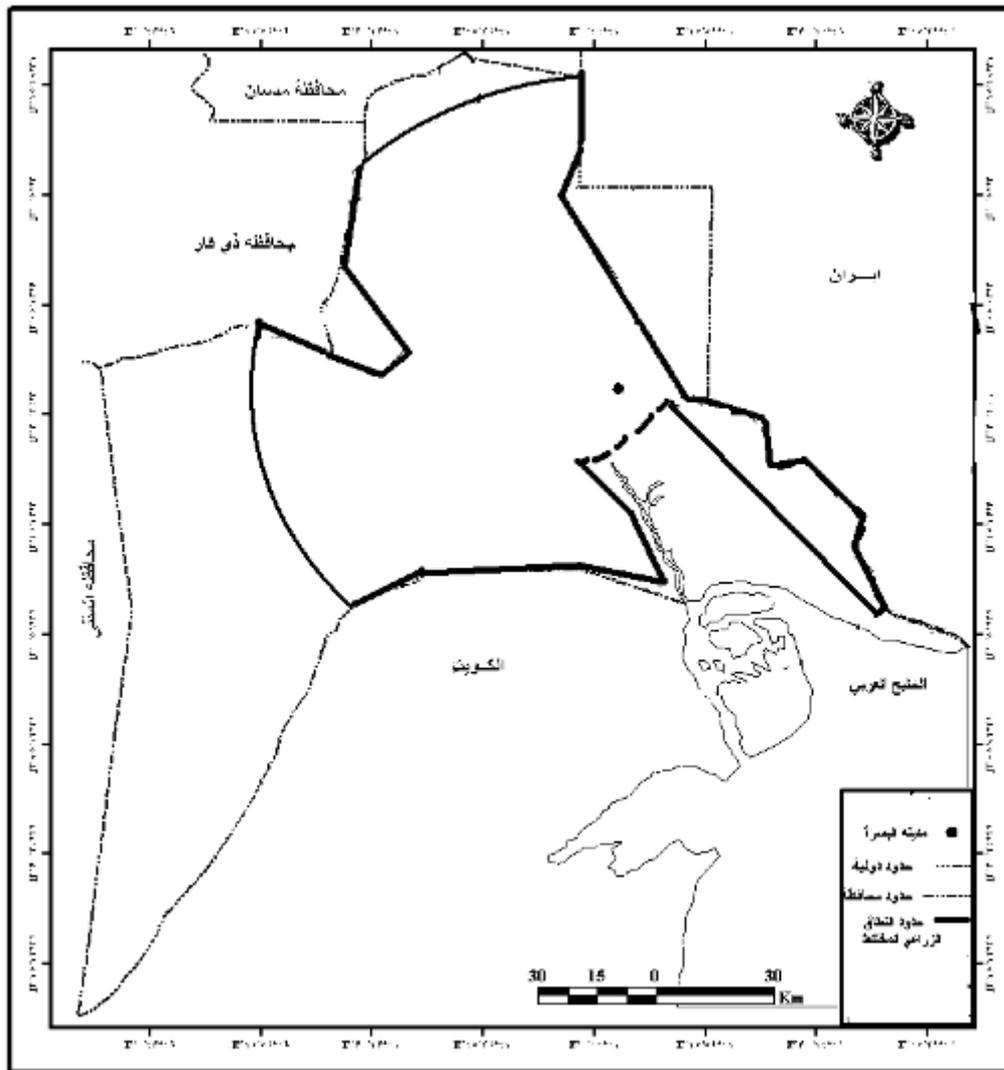
٣_ إعادة توطين السكان في الأجزاء الغربية من المحافظة للتقليل من التكدس الحضري في مدينة البصرة. ٤_ رفع المستوى المعاشي للسكان مما يسهم في تطور المستوى الاقتصادي للمحافظة.

لذا يعتقد الباحث أن نظرية الموقع الزراعي من الممكن أن تستخدم في التخطيط للتنمية الزراعية لأي منطقة من خلال الملائمة النظرية أو العملية بين فرضياتها والمعطيات الطبيعية والبشرية لتلك المنطقة حتى لو تطلب الأمر إجراء التعديلات على بعض الفرضيات وخاصة فيما يتعلق بوسيلة النقل المعتمدة في إيصال المحاصيل إلى السوق أو عدد النطاقات حول المدينة ونوع المحاصيل الزراعية في كل نطاق ، فالمهم تحقيق الغاية من النظرية وهو جعل الإنتاج الزراعي يسير بوتيرة متصاعدة خدمة للمجتمع بشكل عام والمزارعين بشكل خاص أي بمعنى آخر العمل على إحداث عملية تنمية اقتصادية – تكون الزراعة محوراً الأساس – في المجتمع الطرف الأول فيها مزارع واع لكيفية التعامل مع الأرض التي يملكها من خلال تحكمه في تحديد نوع وكمية المحصول الزراعي الواجب زراعته خلال الموسم والطرف الثاني سوقاً يخدم حجماً سكانياً يتميز بقدرة شرائية عالية.

أما فيما يتعلق بالنطاقات الزراعية الممكن استظهارها حول مدينة البصرة فقد استنتجت الدراسة وجود نطاق زراعي رئيسي يحيط بمدينة البصرة نستطيع ان نطلق عليه (النطاق الزراعي المختلط) الذي يمتاز بتنوع المحاصيل المزروعة

فيه والتي تضم أشجار النخيل والخضروات والألبان والحبوب وهو النطاق الذي يتماثل في مكوناته مع النطاق الاول وفق النظرية الا ان وجه الاختلاف مع النظرية يكمن في ان النطاق الزراعي المحيط بمدينة البصرة لم يكن نطاقا دائريا تتساوى فيه المسافات عن مركز المدينة بل يكاد يأخذ شكلا غير منتظما _ يميل للشكل النجمي غير متساوي الاضلاع تقريبا _ ولقد ساهمت عدة عوامل في ظهور هذا الشكل منها تداخل الاراضي الصالحة للزراعة حول المدينة مع الاراضي غير الصالحة للزراعة وارياضي الاستعمالات السكنية والصناعية والتجارية ، ويبدو أكثره شذوذا في المناطق الواقعة في القسم الغربي من المحافظة نظرا لوجود مدينة الزبير بين مدينة البصرة والأراضي الزراعية في هذا القسم كما ساهم وجود الاراضي البور(السباح) الى الشرق من خور الزبير وحتى الطريق العام (بصرة _ فاو) على طول الاراضي الممتدة في قضائي ابي الخصيب والفاو في حصر الاراضي الزراعية على ضفاف شط العرب مما انعكس على شكل النطاق الزراعي في هذه المنطقة ويبدو نفس السبب يتكرر في الاجزاء الشمالية الشرقية من المحافظة لا سيما ضمن الاراضي غير الصالحة للزراعة في ناحية النشوة في حين كان للاجزاء المغمورة بالمياه من هور الحمار سببا في ظهور شكل النطاق الاجزاء الشمالية الغربية من المحافظة ، هذا ويظهر في الاطراف الشمالية من هذا النطاق نطاقا ثانويا تزرع فيه الحبوب (القمح والشعير) (******) يكون على شكل قوس يلتصق بالنطاق الاول ويمتد من الاطراف الوسطى والجنوبية من قضاء المدينة غربا حتى ناحية النشوة شرقا مرورا بالاراضي الزراعية في قضاء القرنة شكل (٢) .

شكل (٢)
النطاق الزراعي المختلط حول مدينة البصرة
(حسب معطيات النظرية)



المصدر:

تم تحديد النطاق باستخدام نظام (GIS) بالاعتماد على خارطة محافظة البصرة بمقياس ١: ٥٠٠.٠٠٠

الهوامش

- ١_ عثمان محمد غنيم ، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار الصفاء للطباعة والنشر، ط ٣ ، عمان، ٢٠٠٥. ص ١٣٧.
- ٢_ صلاح حميد الجنابي، جغرافية الحضرة، دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص ٤٠٨.
- ٣_ محمد علي الفراء، مناهج البحث الجغرافية بالوسائل الكمية، ط ٢، الكويت، ١٩٧٥. ص ٣٠٦_٣١٣
- ٤_ سيف سالم القايدي ، المدخل إلى الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة الأولى، مطبعة الفلاح، الكويت، ٢٠٠٣. ص ٢٠٧
- ٥_ ينظر :علي علي البناء، الجغرافية التطبيقية _المضمون _التطور_ المنهج، دار الفكر القاهرة، ٢٠٠٣. ص ١٨٥
- _ صلاح حميد الجنابي، جغرافية الحضرة، مصدر سابق ، ص ٤١٠
- ٦_ علي علي البناء، الجغرافية التطبيقية _المضمون _التطور _ المنهج، دار الفكر القاهرة، ٢٠٠٣. ص ١٨٧
- ٧_ علي علي البناء، المصدر نفسه ، ص ١٨٨
- ٨_ علي علي البناء، المصدر نفسه ، ص ١٨٨
- 9-Alexander, J .W , Economic Geography ,New Jersey ,USA ,1963.P 616
- 10-Alexander, J .W , Economic Geography .614 .
- ١١_ علي البناء، الجغرافية التطبيقية _المضمون _التطور_ المنهج، مصدر سابق، ص ١٨٩
- ١٢_ محمد محمود إبراهيم الديب، جغرافية الزراعة تحليل في التنظيم المكاني، مكتبة الانجلو المصرية، ط ٩ ، مصر ، ٢٠٠٣، ص ٧٢٤.
- ١٣_ صلاح الجنابي ، جغرافية الحضرة ، مصدر سابق ، ص ٤١٣
- 14 _Chisholm,M.RuralSettlement and Land Use,London,1962.p195
- 15_ Wheeler,J.O.andMuller.P.O,EconomicGeography,2d.J.Wiley,USA ,1986.p338
- 16 _ Wheeler,J.O.andMuller.P.O,EconomicGeography,,p303
- ١٧_ مهدي علي الوحيد وهلال ادريس مجيد ،مقدمة في التنمية والتخطيط ، هيئة المعاهد الفنية ،مطبعة التعليم العالي ،بغداد ،١٩٨٨. ص ١٢٧_١٢٨ .
- _ ينظر ايضا :محمد محمود ابراهيم الديب، جغرافية الزراعة_ تحليل في التنظيم المكاني _ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص ٧٣٢ .

- ١٨_ سعدي محمد صالح السعدي ،التخطيط الاقليمي نظرية _توجه_ تطبيق، بيت الحكمة ، بغداد، ١٩٨٩، ص١٠٥ .
- ١٩ _ نصر عبدالسجاد عبدالحسن، مقومات الإنتاج الزراعي في محافظة البصرة دراسة في الجغرافية الزراعية ، رسالة ماجستير،كلية الاداب جامعة البصرة،١٩٩١. (غير منشورة) ص ٧ .
- ٢٠_ مديرية زراعة البصرة ، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة. ٢٠٠٧.
- ٢١_ بشرى رمضان ياسين، العلاقات المكانية بين مستويات السطح والزراعة في محافظة البصرة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب، جامعة البصرة،١٩٩٨. (غير منشورة) ص ٤٦
- ٢٢_ داود جاسم الربيعي، الواقع الجيولوجي والسطح في محافظة البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، المحور الجغرافي ، كلية الاداب ،جامعة البصرة ،البصرة،١٩٨٨،ص١٢
- ٢٣_ داود جاسم الربيعي ، الواقع الجيولوجي والسطح في محافظة البصرة ،المصدر نفسه ، ص١٥ .
- ٢٤_ بشرى رمضان ياسين، العلاقات المكانية بين مستويات السطح والزراعة في محافظة البصرة ، مصدر سابق ،ص٤٦
- ٢٥_ داود جاسم الربيعي ، الواقع الجيولوجي والسطح في محافظة البصرة ، مصدر سابق ،ص ١٥ .
- ٢٦_ احمد جاسم الحسان ، تأثير الظواهر الجوية المتطرفة في المحاصيل الزراعية لمحافظة البصرة وميسان وذي قار _ دراسة في المناخ الزراعي، رسالة ماجستير، كلية الاداب ،جامعة البصرة، ٢٠٠١.(غير منشورة) ص١٢
- ٢٧_ بشرى رمضان ياسين، العلاقات المكانية بين مستويات السطح والزراعة في محافظة البصرة ،مصدر سابق .ص ٦٩
- ٢٨_ داود جاسم الربيعي ،من خصائص الترب في محافظة البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية، المحور الجغرافي ، جامعة البصرة ،البصرة،١٩٨٨،ص٤٤
- ٢٩_ نصر عبدالسجاد، مقومات الإنتاج الزراعي في محافظة البصرة دراسة في الجغرافية الزراعية ، مصدر سابق ، ص ١٥
- ٣٠_ بشرى رمضان ياسين، العلاقات المكانية بين مستويات السطح والزراعة في محافظة البصرة ، مصدر سابق.ص ٦٩ .
- ٣١_ صلاح الدين الشامي ،الجغرافية دعامة التخطيط، منشأة المعارف، الاسكندرية ،١٩٧٦، ص ٢٤٤

- ٣٢_ نصر عبد السجاد، مقومات الإنتاج الزراعي في محافظة البصرة دراسة في الجغرافية الزراعية ، مصدر سابق، ص ٢٠
- ٣٣_ محمود بدر علي، اثر العوامل الجغرافية في التباين المكاني لزراعة الطماطة في محافظة البصرة، رسالة ماجستير، كلية الاداب ،جامعة البصرة، ١٩٨٧. (غير منشورة) ص ١٢٠
- ٣٤_ بشرى رمضان ياسين، العلاقات المكانية بين مستويات السطح والزراعة في محافظة البصرة ، مصدر سابق.ص ١٠٤
- ٣٥_ نصر عبد السجاد، مقومات الإنتاج الزراعي في محافظة البصرة دراسة في الجغرافية الزراعية، مصدر سابق، ص ١٠٣
- ٣٦_ محمود بدر علي، اثر العوامل الجغرافية في التباين المكاني لزراعة الطماطة في محافظة البصرة، مصدر سابق.ص ١٢١.
- ٣٧_ محمد رمضان محمد ،التحليل الجغرافي لمشكلات الزراعة في قضاء أبي الخصيب ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ،جامعة البصرة ،٢٠٠٢. (غير منشورة) ص ١٥٦.
- ٣٨_ عبدالوهاب مطر الداھري ،اقتصاديات الإصلاح الزراعي ،الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد ، ١٩٧٠.ص٤٧٨
- ٣٩_ محمود بدر علي، اثر العوامل الجغرافية في التباين المكاني لزراعة الطماطة في محافظة البصرة ، مصدر سابق.ص ص ١٢٨_١٣٠ .
- ٤٠_ مديرية زراعة البصرة ، قسم الاراضي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٧.
- ٤١_ بشرى رمضان ياسين، العلاقات المكانية بين مستويات السطح والزراعة في محافظة البصرة ، مصدر سابق.ص ١٢١.
- (*) لا يعد التطلع إلى ذلك من باب الامل بل ان لذلك اساسا يمكن الركون إليه فالبصرة عبر عقود سابقة لتسعينيات القرن الماضي كانت تعيل سكانها من الناحية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وبحالة من الاكتفاء الذاتي ، بل ان هناك فائضا زراعيًا متاحًا للمدينة اسهم انذاك في عد البصرة من أهم المصدرين لبعض أنواع المحاصيل الزراعية.
- (**) حيث أن : $R =$ العائد الموقعي للوحدة المساحية المطلوب إثباته ، $Y =$ الإنتاج المحصولي للوحدة المساحية .
- $P =$ الثمن التسويقي لكل وحدة سلعية منتجة ، $E =$ تكلفة الإنتاج لكل وحدة مساحية ،
- $F =$ تكلفة النقل لكل وحدة سلعية منتجة ، $K =$ البعد من السوق . ينظر :
- _ علي علي البنا، الجغرافيا التطبيقية المضمون_ التطور _ المنهج ،دار الفكر العربي، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣. ص١٨٣.

_ صلاح الجنابي ، جغرافية الحضر، مصدر سابق ص ٤٠٨ .
 مما تجدر الإشارة اليه بهذا الصدد قام الباحث بمحاولة لتطبيق المعادلة بيد ان قلة البيانات المتاحة لاغلب معطيات المعادلة خاصة في ظل التذبذب في مستوى الأسعار لها حال دون الوصول إلى أي نتيجة تذكر.
 (***)نعني بعملية التسويق جميع الوسائل والاساليب التي يتم بواسطتها جلب المحاصيل الزراعية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك وتشمل عملية النقل إلى مراكز التجميع المحلية والمركزية كما عمليات تصنيف وتنظيف وتخزين وتعبئة المحاصيل الزراعية من عمليات التسويق الضرورية .
 ينظر ايضا: محمود بدر علي، اثر العوامل الجغرافية في التباين المكاني لزراعة الطماطة في محافظة البصرة، مصدر سابق، ص ١٧٩
 (****) مقابلة شخصية مع بعض تجار الألبان في شارع أبي الاسود (السوق الرئيس لتجارة الألبان بالجملة في منطقة العشار) بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٥ .
 (*****) مقابلة شخصية مع السيد مؤيد محمود احد المزارعين في قضاء الفاو فضلا عن بعض مزارعي ناحية الخليج العربي الملغاة و مزارعي ناحية البحار الملغاة ، بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٣ .
 (*****) لم يستطع الباحث الحصول على معلومات دقيقة بهذا الخصوص الا ان مقابلتنا مع بعض تجار الألبان والتي سبق الإشارة إليها سابقا خلصت إلى هذه المعلومة التي تؤكد الملاحظة الشخصية للسوق المحلية ، هذا وتخلو المصادر الرسمية من المعلومات بهذا الشأن .
 (*****) مقابلة شخصية مع السيد حسن علي صاحب احد محال الجزارة في سوق مدينة البصرة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٤ وقد ذكر ان هذا التفضيل يسري على اصحاب محال الجزارة .
 (*****) مقابلة شخصية مع السيد شهاب احمد صاحب احد محال بيع الاسماك في سوق مدينة البصرة بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٦ وقد ذكر السيد شهاب ان الاسماك المجمدة والتي تستود من خارج البلاد كما ان بعض الاسماك الطازجة المستوردة من جمهورية ايران الاسلامية تنافس الاسماك المحلية لرخص اسعارها .
 (*****) تجدر الإشارة ان هذين المحصولين لا يسوقان الى مدينة البصرة بشكل مباشر بل يقوم المزارعون بتسويقه الى مخازن الحبوب التابعة الى وزارة التجارة لتدخل ضمن مفردات البطاقة التموينية المصدر: مديرية زراعة البصرة ، قسم الارشاد الزراعي ، بيانات غير منشورة.